في توريث الام نظرا الى ان ثلث ما يبقى يتم الكل في صورة وسرسه
في الاخرى ومسئلة واحدة في توريثها مع الجد نظرا الى ان الواجب
في الصورتين ثلث الكل فلا يلزم زيادة المسائل المتناة في الجزء على
الاربع زوج وابوين او زوجة وابوين بالكسر على المرادة من
مسئلتين ويجوز الرفع على الخبرية لمبتدإ محذوف في الكلام
اجمال وتفصيل بطريق التقسيم فكان القياس واو لكن شاع كل
كلة او في مسئلة يقال سيان كسر بعضه او كسر طعامه وفتح
المسئلة الاولى من مسئلتي لزوجها النصف وللام ثلث ما بقي
وهو السدس والباقي للاب والمسئلة الثانية من اثنتي عشرة
للمراة الربع وللام ثلث ما بقي وهو الربع والباقي للاب وهو
قول عمر رضه وعلي وابن مسعود وزيد رضه وبه اخذ جمهور الفقهاء
والشافعي موافقنا في جميع احوالها الثلاث نقل عليها المزني
في مختصره انه تعالى جعل لها اولا السدس تماما ترك ان كان له ولد
ثم ذكر ان لها مع عدم الثلث بقوله تع فان لم يكن له ولد وورثه
ابواه فلامه الثلث فيفهم منه ان للام ثلث اصل المال ايضا
ويؤيد ان السهام المقدرة كلها بالقياس الى اصله فجعل الوصية
والدين وكان ابو بكر الاصم يقول لها ثلث ما بقي فجعل الزوج ثلث
جميع المال مع الزوجة وتروى ذلك عن معاذ رضه انه لو جعل
لها مع الزوج ثلث جميع المال لزاد نصيبها على نصيب الاب لان
المسئلة ج من الستة لاجتماع النصف والثلث فللزوج
ثلثة وللام اثنان على ذلك المقدر فبقي للاب واحد وفي

ذلك

ذلك تفضيل الانثى على الذكر واذا جعل لها ثلث ما بقي من فرض
الزوج كان لها واحد وللاب اثنان ولو جعل لها مع الزوجة
ثلث الاصل لم يلزم ذلك التفضيل لان المسئلة من اثنى عشر
لاجتماع الربع والثلث فاذا اخذت الام ارجعة بقي للاب خمسة
فلا تفضيل لها عليه ولنا ان مع قوله تع فان لم يكن له ولد وورثه
ابواه فلامه الثلث هو انها ثلث ما ورثاه سواء كان جميع
المال او بعضه وذلك لانه لو اريد ثلث الاصل لكفى في البيان
فان لم يكن له ولد فلامه الثلث كما قال في حق البنات وان كانت واحدة
فلها النصف بعد قوله تع فان كن نساء فوق اثنتين فلهن
ثلثا ما ترك فيلزم ان يكون قوله تع وورثه ابواه خاليا عن
الفائدة وعندي خاصة ان قولهم فيلزم ان يكون قوله خاليا عن
الفائدة منظور فيه لان فيه فائدة جليلة وهي معرفة كون الاب
عصبة وقوتي يتجاوب بيان عصوبته الخصة بزلك القول قيل
ان الابوين في الاصول كالابن والبنت في الفروع لان السبب
في ورثة الذكر والانثى واحد وكلاهما ينتقل الملك بلا واسطة
فيجعل ما بقي من فرض احد الزوجين بينهما اثلاثا كما في حق الابن
والبنت وكما في حق الابوين اذا انفردا بالارث فلا يزيد نصيب
الام على نصف نصيب الاب كما يقتضيه القياس فلذا كان للام ثلث
اليه الاصم الذي لم يسمع ما ذكرناه من الآية ولا بني بكر الاصم
ان يقول هب اني اصم فعارضه لم يكن اصم وقد يستقى الى
هذا القول على ما اعترف به ذلك القائل واعلم ان ثلث الباقي

قائله السيد الزين
اي جاني

اصل المسئلة اثنى عشر للزوجة ربعها وهو ثلثة وللام ثلث ما بقي
وهو اثنان وللاب واحد فنصيب الزوجة ربع المال ونصيب الام
الزوجة ثلث جميع المال ونصيب الاب ربع المال

Copyright Zhejiang University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)